الأمم المتحدة

A/C.2/70/L.32

الجمعية العامة

Distr.: Limited
13 November 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون

اللجنة الثانية

البند ١٨ (ج) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

جنوب أفريقيا*: مشروع قرار

القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٨/٢٠٣ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٨٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٨٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٨٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٠٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/١٩١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٥/١٤٤ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٦٦/١٨٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، و ٦٧/١٩٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، و ٦٨/٢٠٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٦٩/٢٠٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤،

وإذ ترحب بقرارها ٦٩/٣١٩ المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ المتعلق بالمبادئ الأساسية لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

171115 171115 15-20010 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية، المعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[١] وإلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية[٢]،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ المتعلق بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٣]،

وإذ تشير إلى قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ المتعلق بمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ المتعلقة بالتنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تشير أيضا إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ووثيقته الختامية[٤] وإلى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري ووثيقته الختامية ”إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية“[٥]،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٦٩/٣١٣ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ المتعلق بخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتدعمها وتكملها وتساعد في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات محددة يؤخذ بها في إطار تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة،

وإذ تشير إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية[٦]،

---

(١) القرار ٥٥/٢.

(٢) القرار ٦٥/١.

(٣) القرار ٦٠/١.

(٤) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

(٦) القرار ٦٣/٣٠٣، المرفق.

وإذ تشير أيضا إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا وإلى إعلان إسطنبول وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا[٧]،

وإذ تشير كذلك إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وإلى وثيقته الختامية المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''[٨]،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ''تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠''، وإذ تسلّم بأن الخطة تتخذ من الأهداف الإنمائية للألفية منطلقا لها وتسعى إلى إتمام ما لم يتحقق منها، وإذ تؤكد أهمية تنفيذ هذه الخطة الجديدة الطموحة التي تدرج القضاء على الفقر في صميمها وتهدف إلى تعزيز الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة،

وإذ ترحب بالاجتماع الخاص المشترك بين اللجنة الثانية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن ''الدروس المستخلصة من الاستجابات التي تنص عليها السياسات لأزمات العدوى والديون وآثار المشهد المتغير فيما يتعلق بإعادة هيكلة الديون'' المعقود في ١٤ تشرين الأول /أكتوبر ٢٠١٤، عملا بالقرار ٢٠٢/٦٨، الذي نظر في هذه الدروس والعمل الجاري بشأن آليات إعادة هيكلة الديون السيادية وحل مشكلة الديون، وإذ تلاحظ الحوار الدولي الجاري بشأن هذا الموضوع الهام،

وإذ تشدد على أن القدرة على تحمل الدين أمر أساسي لدعم النمو، وإذ تؤكد أهمية القدرة على تحمل الدين وفعالية إدارة الدين في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية والدولية، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، وإذ تسلم بأن أزمات الديون غالبا ما تكون باهظة التكلفة ومضرة بأمور منها فرص العمل والاستثمار المنتج، وغالبا ما تتبعها تخفيضات في الإنفاق العام في مجالات منها الصحة والتعليم، مما يؤثر بشكل خاص في الفقراء والضعفاء،

وإذ تؤكد من جديد أن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وأنه ليس من المغالاة التشديد على أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك ما يسري منها في مجال إدارة الدين، في تحقيق التنمية المستدامة،

---

(٧) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، إسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصلان الأول والثاني.

(٨) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

وإذ تسلم بضرورة دعم الجهود الوطنية، بما فيها الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية والحفاظ على القدرة على تحمل الدين، بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، بوسائل منها إنشاء نظام للتجارة العالمية ونظم نقدية ومالية تتسم بالاتساق والتآزر وتعزيز تدبير شؤون الاقتصاد وتحسينه على الصعيد العالمي، وبضرورة تكملتها ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة ترمي إلى توسيع نطاق فرص التنمية المتاحة للبلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام السيطرة الوطنية على زمام الأمور واحترام الاستراتيجيات والسيادة الوطنية،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أن المؤسسات المتعددة الأطراف، بما في ذلك الكيانات القائمة داخل منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المعنية الأخرى، ينبغي أن تستمر في أداء دور رئيسي، في ضوء الولاية المنوطة بكل منها، في مساعدة البلدان على بناء القدرة على تحمل الدين والمحافظة عليها،

وإذ تكرر تأكيد أن القدرة على تحمل الدين تتوقف على تضافر عوامل كثيرة على الصعيدين الدولي والوطني، وتشدد على ضرورة الاستمرار، عند تحليل القدرة على تحمل الدين، في مراعاة الظروف الخاصة لكل بلد والأثر المترتب على الصدمات الخارجية، مثل الصدمات التي نجمت عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية،

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء الآثار السلبية المستمرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وبخاصة على التنمية، مع التسليم بوجود بوادر تدل على انتعاش هش ومتفاوت، وإذ تدرك أن الاقتصاد العالمي، على الرغم من الجهود الكبيرة التي ساعدت على احتواء مخاطر وقوع خسائر شديدة وعلى تحسين ظروف الأسواق المالية والمحافظة على الانتعاش، لا يزال يمر بمرحلة تنطوي على تحديات ومخاطر حدوث تراجع، يشمل التقلب الشديد في الأسواق العالمية، وارتفاع معدلات البطالة وبخاصة في صفوف الشباب، ومديونية بعض البلدان وتفشي الضائقة المالية التي تفرض تحديات على الانتعاش الاقتصادي العالمي وتعكس الحاجة إلى إحراز مزيد من التقدم في سبيل المحافظة على الطلب العالمي وإعادة التوازن إليه، وتشدد على لزوم مواصلة بذل الجهود لمعالجة مواطن الضعف وأوجه الاختلال النظمية، وإصلاح النظام المالي الدولي وتعزيزه، مع تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها حتى الآن،

وإذ تسلّم بأن الآثار السلبية المستمرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية تقوض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وتهدد القدرة على تحمل الدين في بلدان كثيرة، وبخاصة البلدان النامية، من خلال جملة أمور منها ما يتعرض له العائد الاقتصادي الفعلي والعائد الحكومي من صدمات سلبية وضرورة

زيادة النفقات من أجل التخفيف من الآثار السلبية للأزمة، بوسائل منها زيادة الاقتراض لسد ثغرات التمويل الناجمة عن نقص الإيرادات الحكومية،

وإذ تسلّم أيضا بأهمية بذل الجهود والتعاون على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي للتصدي للتحديات الناشئة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتؤكد ضرورة مواصلة بذل هذه الجهود بصورة متسقة ومتناسقة،

وإذ تلاحظ مع القلق ازدياد الدعاوى القضائية المرفوعة من جانب ما يسمي ''الصناديق الانتهازية'' فيما يتعلق بالديون السيادية وما يترتب عليها من آثار بالنسبة لحل مشاكل الديون بشكل شفاف وفي الوقت المناسب وآثارها الإضافية على استقرار النظام المالي الدولي،

وإذ تسلّم بما لتخفيف عبء الديون، على أساس كل حالة على حدة، بما يشمل إلغاء الديون، حسب الاقتضاء، وإعادة هيكلة الديون، بوصفهما أداتين لمنع أزمة الديون وإدارتها، من دور مهم في التخفيف من تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في البلدان النامية،

وإذ تسلّم أيضا بدور تدفقات رؤوس الأموال الخاصة في تعبئة التمويل من أجل التنمية، وإذ تؤكد التحديات التي تنطوي عليها التدفقات المفرطة لرؤوس الأموال في الأجل القصير إلى الكثير من البلدان النامية، بما في ذلك قدرتها على تحمل الدين، وضرورة توفير المجال على صعيد السياسة العامة لاعتماد تدابير تحوطية على مستوى الاقتصاد الكلي وضبط رؤوس الأموال، عند الاقتضاء، للتخفيف من تأثير تقلب تدفقات رؤوس الأموال، وإذ تشجع على مواصلة استعراض فوائد ومساوئ هذه التدابير التحوطية على مستوى الاقتصاد الكلي،

وإذ تسلّم كذلك بأن التقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية قد يؤثر على قدرة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية على تحمل الديون وبأن البلدان ستواجه تحديات جديدة على صعيد الاقتصاد الكلي مع احتمال زوال البيئة الحالية التي تتسم بانخفاض أسعار الفائدة، مما يترتب عليه آثار هامة بالنسبة للحفاظ على قدرة البلدان النامية على تحمل الديون،

وإذ تعرب عن القلق لأن العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لا يزال يواجه تحديات في خدمة ديونه و لم يستفد من مبادرات التخفيف من عبء الديون،

وإذ تعرب عن بالغ القلق لأنه رغم الجهود الدولية المبذولة، لا تزال بلدان كثيرة من أقل البلدان نموا تعاني من وطأة الديون وتصنف، وفقا لإطار تقييم القدرة على تحمل الديون، من البلدان العاجزة عن تسديد الديون أو المعرضة بشدة لخطر العجز عن تسديد الديون،

وإذ تلاحظ مع التقدير أن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون ساهمتا في تخفيف عبء الديون بشكل كبير عن كاهل ٣٦ بلدا بلغت نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، الأمر الذي أدى إلى التخفيف اللازم من عبء الدين، وسهل من إعادة تخصيص الموارد للاستثمارات في مجال الخدمات الاجتماعية، وتعرب في الوقت نفسه عن القلق لأن بعض البلدان المستوفية للشروط لم تبدأ بعد بالمشاركة في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ولأن بعض البلدان التي تجاوزت نقطة الإنجاز لا تزال تصنف على أنها معرضة بشدة لخطر العجز عن تسديد الديون ولا بد لها أن تتجنب تراكما جديدا لديون لا يمكن تحمل أعبائها،

واقتناعا منها بأن تعزيز وصول السلع والخدمات التي تهتم البلدان النامية بتصديرها إلى الأسواق يسهم بشكل كبير في قدرة تلك البلدان على تحمل الدين،

وإذ تشدد على أهمية العمل داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بمبدأ الشمول وأخذ الدول التي لها مركز المراقب في الحسبان لدى تنفيذ هذا القرار،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام[٩]؛

٢ - تسلّم بأن العديد من البلدان تظل معرضة لأزمات الديون وبأن بعضها يتخبط في خضم هذه الأزمات، بما في ذلك عدد من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية وبعض البلدان المتقدمة النمو، وتسلّم بأن التحديات المتعلقة بالقدرة على تحمل الديون التي تواجه العديد من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية تتطلب حلولا عاجلة، وكذلك بأهمية ضمان القدرة على تحمل الديون للانتقال السلس للبلدان التي رفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا؛

٣ - تشدد على الأهمية الخاصة التي يتسم بها إيجاد حل فعال شامل ودائم وفي الوقت المناسب لمشاكل ديون البلدان النامية من أجل تعزيز نموها الاقتصادي وتنميتها؛

٤ - تؤكد أهمية أن تتم عمليات الإقراض والاقتراض على نحو يمكن تحمل أعبائه، وتشدد على وجوب أن يتقاسم الدائنون والمدينون المسؤولية عن منع نشوء حالات تتعذر فيها القدرة على تحمل الدين، وأن يدرجوا الاعتبارات المتعلقة بالقدرة على تحمل الدين فيما يتخذونه من قرارات تتعلق بالتمويل، وتلاحظ تصديق بعض الدول الأعضاء على المبادئ المتعلقة بتشجيع الإقراض والاقتراض السياديين على نحو مسؤول الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتشجع الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة

(٩) A/70/278.

ذات الصلة على مواصلة المناقشات الجارية بشأن هذه المسألة وتنفيذ المبادئ المتعلقة بها، وفقا للسياسات والظروف الوطنية؛

٥ - تنوه بالدور الذي يؤديه إطار القدرة على تحمل البلدان المنخفضة الدخل للدين الذي اشترك في وضعه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في توجيه القرارات المتعلقة بالاقتراض والإقراض، وتشجع على مواصلة استعراض الإطار المذكور بصورة دورية على نحو علني وشفاف، بمشاركة تامة من جانب الحكومات المقترضة والمقرضة؛

٦ - تكرر تأكيد ضرورة عدم استخدام أي مؤشر بمفرده للتوصل إلى أحكام نهائية بشأن قدرة بلد بعينه على تحمل الدين، وتدعو في هذا الصدد، مع الإقرار بضرورة استخدام مؤشرات شفافة وقابلة للمقارنة، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن يواصلا في تقييمهما للقدرة على تحمل الدين مراعاة مواطن الضعف الهيكلي لدى البلدان والتغيرات الجوهرية الناجمة، عن أمور منها الكوارث الطبيعية والنزاعات والتغيرات في توقعات النمو على الصعيد العالمي أو في معدلات التبادل التجاري، وبخاصة بالنسبة إلى البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، وعن تأثير التطورات في الأسواق المالية، وإلى أن يقدما معلومات بشأن هذه المسألة إلى الدول الأعضاء باستخدام الأطر المناسبة؛

٧ - تسلّم بأن القدرة على تحمل الدين على المدى الطويل تتوقف على جملة أمور منها النمو الاقتصادي وتعبئة الموارد المحلية والدولية، والتوقعات المتعلقة بصادرات البلدان المدينة، وإدارة الدين على نحو يمكن تحمله، واتباع سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي تدعم أيضا إيجاد فرص العمل، ووضع أطر تنظيمية شفافة وفعالة، والنجاح في التغلب على المشاكل الإنمائية الهيكلية، ومن ثم فهي تتوقف على تهيئة بيئة تمكينية دولية ومحلية مؤاتية للتنمية، بما يشمل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

٨ - تسلّم أيضا باستمرار وضخامة وتعدد أبعاد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي تسببت في تدهور حاد في نسب الديون في العديد من البلدان النامية، وتؤكد ضرورة الاستمرار في مساعدة البلدان النامية على تجنب تراكم الديون التي لا تستطيع تحملها للحد من خطر الوقوع في أزمة ديون أخرى، وتحيط علما في هذا الصدد بالموارد الإضافية التي أتاحها خلال الأزمة ومنذ بدايتها صندوق النقد الدولي ومصارف التنمية المتعددة الأطراف، وتدعو إلى مواصلة توفير التمويل بشروط ميسرة وفي شكل منح للبلدان المنخفضة الدخل لتمكينها من التصدي لآثار الأزمة، وتلاحظ قيام صندوق النقد الدولي بإعفاء البلدان المنخفضة الدخل من الفوائد المترتبة على الدين في شكل مدفوعات دون فائدة على التمويل من مرافق الإقراض بشروط ميسرة حتى نهاية عام ٢٠١٦؛

٩ - تسلّم كذلك بالأدوار التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، وفقا لولاية كل منها، وتشجعها على مواصلة دعم الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق النمو المطرد والشامل والمنصف والتنمية المستدامة وإيجاد القدرة على تحمل الدين الخارجي للبلدان النامية، بوسائل منها الرصد المتواصل للتدفقات المالية العالمية والآثار المترتبة عليها في هذا الصدد؛

١٠ - تشدد على ضرورة تنسيق السياسات الرامية إلى تعزيز تمويل الديون وتخفيف عبء الديون وإعادة هيكلة الديون، وتشير في هذا الصدد إلى التحسن الذي طرأ على إطار صندوق النقد الدولي للإقراض، من خلال جملة أمور منها تبسيط الشروط وتوفير صكوك أكثر مرونة، من قبيل الائتمانات التحوطية وائتمانات السيولة، والائتمانات المرنة وأدوات التمويل السريع، في حين تلاحظ ضرورة خلو البرامج الجديدة والجارية من أي شروط مسايرة للدورات الاقتصادية لا مبرر لها، وتحث مصارف التنمية المتعددة الأطراف على مواصلة المضي قدما في تقديم مساعدات مرنة وبشروط ميسرة تدفع مقدما وبصورة عاجلة يكون من شأنها مساعدة البلدان النامية بشكل كبير وسريع على سد ثغرات التمويل التي تواجهها في إطار جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع إيلاء الاعتبار لقدرة كل بلد من تلك البلدان على الاستيعاب وعلى تحمل الدين؛

١١ - تلاحظ أن البلدان يمكن أن تسعى إلى التفاوض، كحل أخير، على أساس كل حالة على حدة ومن خلال الأطر القائمة، لإبرام اتفاقات بين المدينين والدائنين بشأن تجميد الديون بصفة مؤقتة من أجل المساعدة على تخفيف الآثار السلبية للأزمة وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي؛

١٢ - تلاحظ أيضا التقدم المحرز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، وتعرب عن القلق من أن بعض البلدان المستوفية للشروط لم تضطلع بعد بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وأن بعض البلدان لم تبلغ بعد نقطة اتخاذ القرار أو نقطة الإنجاز، وتدعو إلى تنفيذ هاتين المبادرتين على نحو تام في الوقت المناسب وإلى مواصلة تقديم الدعم إلى البلدان المستوفية للشروط التي لا يزال يتعين عليها إنجاز المطلوب في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتشجع جميع الأطراف، الدائنة والمدينة على السواء، على الوفاء بالتزاماتها في أسرع وقت ممكن بغية إنجاز عملية تخفيف عبء الديون؛

١٣ - ترحب بالجهود التي تبذلها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتشجع تلك الجهود، وتهيب بهذه البلدان أن تواصل تعزيز سياساتها الوطنية للنهوض بالنمو

الاقتصادي والقضاء على الفقر، وتدعو مؤسسات التمويل الدولية والجهات المانحة إلى مواصلة تقديم التمويل الملائم بشروط ميسرة بالقدر الكافي لتلك البلدان؛

١٤ - تشجع المؤسسات المالية الدولية والمؤسسات ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة، كل وفقا لولايتها، على استعراض تنفيذ مبادرات التخفيف من عبء الديون وتأثيرها من أجل التوصل إلى فهم أفضل للأسباب التي تجعل بعض البلدان لا تزال تواجه مشاكل مستمرة فيما يتعلق بالديون بعد إنجازها للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتدعو الدائنين والمدينين إلى العمل معا، بوسائل منها تصميم استجابات وطنية ودولية، من بينها التوسع في الاستعانة بتدابير إدارة الدين والتمويل بشروط ميسرة وبناء القدرات، لمعالجة هذه المشاكل؛

١٥ - تشدد على أن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المستوفية لشروط التخفيف من عبء الديون لن تكون قادرة على التمتع بمزاياه الكاملة ما لم يساهم جميع الدائنين، من القطاعين العام والخاص على السواء، بنصيب عادل ويشاركوا في الآليات الدولية لتسوية الديون التي تهدف إلى ضمان قدرة تلك البلدان على تحمل الدين، وتدعو الدائنين، من القطاعين العام والخاص على السواء، ممن لم يشاركوا حتى الآن مشاركة كاملة في مبادرات التخفيف من عبء الديون، إلى زيادة مشاركتهم بقدر كبير، بطرق منها المساواة في المعاملة، قدر الإمكان، بين البلدان المدينة التي أبرمت مع الدائنين اتفاقات للتخفيف من عبء الديون إلى درجة يمكن تحملها؛

١٦ - تؤكد أن التخفيف من عبء الديون يمكن أن يكون له دور رئيسي في الإفراج عن موارد ينبغي استخدامها في أنشطة تتسق مع القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية الاقتصادية ومع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، وتحث البلدان في هذا الصدد على استخدام الموارد المفرج عنها من خلال مبادرات التخفيف من عبء الديون، وبخاصة من خلال إلغاء الديون وتخفيضها، في تحقيق تلك الأهداف، في سياقات شتى منها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[(١٠)]، وفقا لأولوياتها واستراتيجياتها الوطنية؛

١٧ - تشجع البلدان المانحة على اتخاذ خطوات تكفل ألا يؤدي تقديم الموارد لتخفيف عبء الديون، في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة

(١٠) القرار ١/٧٠.

المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، إلى أي نقص في الموارد الأخرى التي ينبغي توفيرها للبلدان النامية في إطار الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية؛

١٨ - تلاحظ مع القلق أن بعض البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل التي لا تستفيد من المبادرتين الحاليتين لتخفيف عبء الديون لديها أعباء ديون كبيرة يمكن أن تضع قيودا على تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، مما يدل على ضرورة النظر، حسب الاقتضاء، في وضع مبادرات أقوى لإدارة الدين وتخفيف عبء الديون فيما يخص تلك البلدان، وتشجع على النظر في الأخذ بنهج القدرة على تحمل الدين في الأجلين المتوسط والطويل وبنهج جديدة لمعالجة مسألة الديون غير التابعة لنادي باريس على كل من الصعيد الثنائي والخاص؛

١٩ - تشجع نادي باريس على أن يأخذ في الاعتبار، عند معالجة مسألة ديون البلدان المدينة المنخفضة والمتوسطة الدخل غير المشمولة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، قدرة تلك البلدان على تحمل ديونها في الأجل المتوسط إلى جانب الثغرات التي تواجهها في التمويل، وتلاحظ مع التقدير نهج إيفيان الذي يتبعه نادي باريس في وضع شروط مختلفة للتخفيف من عبء الديون لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان المدينة، مع الإبقاء على عملية إلغاء الديون بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

٢٠ - تعرب عن القلق إزاء ما يترتب على الدعاوى القضائية المرفوعة من جانب ما يسمى ''الصناديق الانتهازية'' من آثار وإمكانها أن تقوض قدرة البلدان على تحمل الديون، وتعرب كذلك عن القلق إذ أن بعض البلدان المدينة قد تواجه صعوبات في الحصول على معاملة متساوية من الدائنين غير التابعين لنادي باريس، على النحو المطلوب في الشرط الموحد الوارد في اتفاقات نادي باريس، وتدعو إلى مواصلة قيام المؤسسات المعنية بتوفير الآليات والمساعدة القانونية للبلدان المدينة لتسوية المسائل المتنازع عليها؛

٢١ - تعرب عن القلق أيضا إزاء قدرة الأقليات غير المتعاونة من أصحاب السندات على تعطيل إرادة الغالبية العظمى من أصحاب السندات التي تقبل بعملية إعادة هيكلة لالتزامات البلدان التي تمر بأزمة ديون، بالنظر إلى احتمال حدوث آثار أوسع نطاقا في بلدان أخرى، وتلاحظ الخطوات التشريعية التي اتُخذت في بعض البلدان لمنع تلك الأنشطة، وتشجع جميع الحكومات على اتخاذ إجراءات، حسب الاقتضاء، وتقرر في هذا الصدد أن تعقد، خلال دورتها الحادية والسبعين، اجتماعا خاصا مشتركا بين اللجنة الثانية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر في الدروس المستفادة

من هذه الخطوات التشريعية وغيرها من الإجراءات المناسبة، مع مشاركة الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة، استنادا إلى التقرير الذي سيعده الأمين العام، ويصدر عنه موجز لوقائعه؛

٢٢ - تؤكد ضرورة أن يظل المجتمع الدولي يقظا في رصد حالة ديون أقل البلدان نموا وأن يواصل اتخاذ تدابير فعالة يفضل أن تكون في نطاق الأطر القائمة، عند الاقتضاء، من أجل معالجة مشاكل ديون تلك البلدان ودعم القدرة على تحملها، بطرق منها إلغاء الديون الثنائية والمتعددة الأطراف المستحقة على أقل البلدان نموا لدائنين من القطاعين العام والخاص على السواء، وتوفير تمويل ميسر الشروط؛

٢٣ - تسلّم بأن رصد الالتزامات المالية وإدارتها على نحو حصيف يشكل عنصرا هاما من عناصر استراتيجيات التمويل الوطنية الشاملة وأمرا بالغ الأهمية للحد من مواطن الضعف، وتشجع المؤسسات الدولية على مواصلة تقديم المساعدة إلى البلدان المدينة لتعزيز القدرات في مجال إدارة الديون، وإدارة المخاطر، وتحليل إمكانات المفاضلة بين مختلف مصادر التمويل، وكذلك التخفيف من الصدمات الخارجية وكفالة الحصول المطرد والمستقر على التمويل الحكومي؛

٢٤ - تؤكد على ضرورة أن تكون عمليات إعادة هيكلة الديون جيدة التوقيت، ومنظمة، وفعالة، ومنصفة، ومتفاوض عليها بحسن نية، وترى أن الخروج من أي أزمة من أزمات الديون السيادية ينبغي أن يهدف إلى استعادة القدرة الحكومية على تحمل الدين، مع الحفاظ على إمكانية الوصول إلى موارد التمويل في إطار الظروف المواتية، وتقر بأن نجاح عمليات إعادة هيكلة الديون يعزز قدرة البلدان على تحقيق التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة، ولا تزال تشعر بالقلق إزاء الجهات الدائنة غير المتعاونة التي ثبتت قدرتها على تعطيل الانتهاء في الوقت المناسب من عمليات إعادة هيكلة الديون؛

٢٥ - تعرب عن القلق من أن تترتب على التغيرات في بيئة الاقتصاد الكلي، نظرا لاحتمال انعدام أسعار الفائدة المنخفضة، آثار هامة في إمكانية البلدان النامية على المحافظة على القدرة على تحمل الديون، وتدعو في هذا الصدد البلدان إلى استقصاء خيارات إدارة الكوارث للتخفيف من حدة الأثار السلبية المحتملة التي قد تواجهها، لا سيما في ضوء ازدياد الاقتراض من جانب البلدان النامية في الأسواق المالية الدولية؛

٢٦ - ترحب بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي وتهيب به أن يواصل إبداء المرونة فيها، وتؤكد ضرورة مواصلة بذل تلك الجهود في مساعدة البلدان النامية في فترة ما بعد انتهاء النزاع، ولا سيما البلدان النامية الفقيرة والمثقلة بالديون، على إنجاز خطوات التعمير الأولي اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

٢٧ - تسلّم بأن من الممكن للكوارث الطبيعية الشديدة والصدمات الاجتماعية أو الاقتصادية أن تقوض قدرة بلد بعينه على تحمل الديون، وتلاحظ أن الدائنين الحكوميين قد اتخذوا خطوات لتخفيف التزامات سداد الديون من خلال إعادة جدولة الديون وإلغاء الديون في أعقاب حدوث زلزال أو تسونامي وفي سياق أزمة فيروس إيبولا في غرب أفريقيا، وتشجع على النظر في اتخاذ المزيد من الخطوات للتخفيف من عبء الديون، حسب الاقتضاء، و/أو تدابير أخرى للبلدان المتضررة على هذا النحو، بقدر الإمكان، وتشجع أيضا على دراسة الصكوك المالية الجديدة للبلدان النامية، خاصة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعاني من ضائقة في تسديد الديون، وتحيط علما بتجارب مبادلة الديون بمشاريع في مجال الصحة وبمشاريع في مجال الطبيعة؛

٢٨ - تدعو إلى النظر في اتخاذ تدابير ومبادرات إضافية ترمي إلى كفالة القدرة على تحمل الدين على المدى الطويل من خلال زيادة التمويل القائم على تقديم المنح وغير ذلك من أشكال التمويل المقدم بشروط ميسرة وإلغاء ما نسبته ١٠٠ في المائة من الديون الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف المستوفية للشروط المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والقيام، عند الضرورة وعلى أساس كل حالة على حدة، بتخفيف عبء الديون أو إعادة هيكلة الديون إلى حد كبير لصالح البلدان النامية غير القادرة على تحمل عبء ديونها وغير المشمولة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

٢٩ - تدعو البلدان المانحة إلى أن تواصل، مع مراعاة التحليلات الخاصة بقدرة كل بلد على حدة على تحمل الدين، بذل الجهود من أجل زيادة المنح الثنائية المقدمة للبلدان النامية، التي يمكن أن تسهم في تعزيز القدرة على تحمل الدين في الأجلين المتوسط والطويل، وتسلم بضرورة تمكين البلدان من تعزيز فرص العمل والاستثمارات المنتجة والاستثمار في عدة قطاعات من بينها الصحة والتعليم، مع الحفاظ على القدرة على تحمل الدين؛

٣٠ - تدعو إلى تكثيف الجهود الرامية إلى منع حدوث أزمات فيما يتعلق بالديون والتخفيف من حدة انتشارها وتكاليفها عن طريق تعزيز الآليات المالية الدولية لمنع نشوب الأزمات وحلها، وتشجع القطاع الخاص على التعاون في هذا الصدد، وتدعو الدائنين والمدينين إلى مواصلة البحث للقيام، عند الاقتضاء وعلى أساس متفق عليه وبصورة تتسم بالشفافية على أساس كل حالة على حدة، باستخدام صكوك جديدة ومحسنة تتعلق بالدين وآليات مبتكرة مثل مقايضة الديون، بما في ذلك تحويل الديون إلى أسهم في مشاريع أهداف التنمية المستدامة، وكذلك صكوك مقايسة الديون؛

٣١ - تدعو أيضا إلى مواصلة النظر في وضع نهج معززة لآليات إعادة هيكلة الديون السيادية وآليات تسوية الديون، استنادا إلى الأطر والمبادئ القائمة، بمشاركة واسعة من الدائنين والمدينين، وإلى معاملة جميع الدائنين معاملة متساوية، فضلا عن اضطلاع مؤسسات بريتون وودز وسائر المؤسسات ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة بدور مهم، وتهيب في هذا الصدد بجميع البلدان أن تعزز المناقشات الجارية داخل الأمم المتحدة والمنتديات المناسبة الأخرى بشأن ضرورة وضع إطار أكثر تنظيما للتعاون الدولي في هذا المجال والجدوى من وضع هذا الإطار وأن تشارك في هذه المناقشات، وتطلب إلى الأمين العام الإبلاغ عن هذه المسألة عند إعداد تقريره عن تنفيذ هذا القرار؛

٣٢ - تشير إلى قرارها مواصلة النظر في تحسين النهج المتبعة لإعادة هيكلة الديون السيادية، مع مراعاة المبادئ الأساسية المتعلقة بعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية المحددة في قرارها ٣١٩/٦٩ والعمل الذي تضطلع به المؤسسات المالية الدولية، وفقا لولاية كل منها؛

٣٣ - تطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر، في اجتماعه السنوي الربيعي بشأن تمويل التنمية، في كيفية تحسين عملية إعادة هيكلة الديون السيادية، مع مراعاة الأدوار التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، وفقا لولاية كل منها، عملا بالقرارات ذات الصلة بهذه المسألة، بما في ذلك قرارها ٣١٣/٦٩، المعنون ''خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية'' وقرارها ٣١٩/٦٩، المعنون ''مبادئ أساسية بشأن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية''؛

٣٤ - تلاحظ التغير في تكوين الديون السيادية لبعض البلدان التي تحولت بشكل متزايد من الاقتراض الرسمي إلى الاقتراض التجاري ومن الدين العام الخارجي إلى الدين العام المحلي، وإن كان الجانب الأكبر من التمويل الخارجي الذي تتلقاه غالبية البلدان المنخفضة الدخل لا يزال تمويلا رسميا، وتلاحظ أيضا أن مستويات الدين المحلي والزيادة الكبيرة في عدد الدائنين، من الجهات الرسمية والخاصة على حد سواء، يمكن أن تؤدي إلى نشوء تحديات أخرى في مجال إدارة الاقتصاد الكلي والقدرة على تحمل الدين العام، وتؤكد ضرورة التصدي للآثار المترتبة على هذه التغيرات، بوسائل منها تحسين عملية جمع البيانات وتحليلها، وتعزيز الجهود الدولية المبذولة لدعم بناء القدرة على إدارة الدين في البلدان المقترضة، بناء على طلبها؛

٣٥ - تعيد تأكيد أهمية إصلاح الإطار التنظيمي الذي يحكم عمل وكالات تقدير الجدارة الائتمانية لضمان استحداث الحوافز الصحيحة من أجل كفالة الإبلاغ الدقيق والحد من التضارب المحتمل في المصالح وخفض تكاليف المعاملات، مع مراعاة أن التوقعات التي

تفتقر إلى الدقة تجعل النظام المالي الدولي أكثر عرضة لما يسمى سلوك القطيع والتأثيرات الانحدارية، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الأزمات المالية، وتشجع في هذا الصدد على زيادة الشفافية والاستقلال وتجنب تضارب المصالح والمنافسة فيما بين وكالات تقدير الجدارة الائتمانية، بسبل تشمل بناء القدرات والآليات الوطنية؛

٣٦ - تدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة بذل الجهود الرامية إلى زيادة الدعم، بما في ذلك المساعدة المالية والتقنية، لبناء القدرات المؤسسية في البلدان النامية بغية تعزيز إدارة الديون التي يمكن تحملها باعتبار تلك الإدارة جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية، بطرق منها تعزيز الشفافية والمساءلة في سياسات إدارة الديون وقدرات التفاوض وإعادة التفاوض، وعن طريق دعم المشورة القانونية فيما يتعلق بالتصدي للدعاوى القضائية المتعلقة بالدين الخارجي ومطابقة بيانات الديون بين الدائنين والمدينين حتى يمكن تحقيق القدرة على تحمل الدين والمحافظة عليها؛

٣٧ - تحث مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي على القيام، بالتعاون مع اللجان الإقليمية ومصارف التنمية الإقليمية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والجهات المعنية الأخرى، بمواصلة التعاون وتكثيفه فيما يتصل بأنشطة بناء القدرات في البلدان النامية في مجال إدارة الدين والقدرة على تحمل الدين؛

٣٨ - تؤكد ضرورة زيادة تبادل المعلومات والشفافية واستخدام معايير موضوعية عند وضع سيناريوهات الديون وتقييمها، بما في ذلك تقييم الديون الوطنية العامة والخاصة، من أجل ضمان تحقيق الأهداف الإنمائية، وتشجع على زيادة تحسين تبادل المعلومات، على أساس طوعي، عن عمليات الاقتراض والإقراض بين جميع المقرضين والمقترضين؛

٣٩ - تقر بأن توافر بيانات شاملة في الوقت المناسب عن مستوى وتكوين الديون شرط ضروري لجملة أمور منها بناء نظم للإنذار المبكر بهدف الحد من تأثير أزمات الديون، وتدعو البلدان المدينة والدائنة إلى تكثيف جهودها لجمع البيانات، وتدعو الجهات المانحة إلى النظر في زيادة دعمها لبرامج التعاون التقني التي تهدف إلى زيادة القدرة الإحصائية للبلدان النامية في ذلك الصدد؛

٤٠ - ترحب بمواصلة الأنشطة في وضع المعايير المنهجية وتعزيز التوافر العلني للبيانات بشأن الديون السيادية الحكومية والمضمونة حكوميا، وبشأن مجموع التزامات الديون الخارجية للاقتصادات، والنشر الفصلي لبيانات الديون على نحو أكثر شمولا، وتدعو المؤسسات ذات الصلة إلى النظر في إنشاء سجل مركزي للبيانات، بما في ذلك معلومات عن عمليات إعادة هيكلة الديون؛

٤١ - تطلب إلى كل من البلدان الدائنة والبلدان المقترضة إدراج الاعتبارات المتعلقة بالقدرة على تحمل الديون وزيادة الشفافية فيما تتخذه من قرارات في مجال التمويل، وتشجع على النظر، حسب الاقتضاء، في إطار القدرة على تحمل البلدان المنخفضة الدخل للدين، الذي اشترك في وضعه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والقواعد والمبادئ التوجيهية لتعزيز ممارسات الإقراض المتحمل لائتمانات التصدير الرسمية المقدمة إلى البلدان المنخفضة الدخل، التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمبادئ المتعلقة بتشجيع الإقراض والاقتراض السياديين على نحو مسؤول الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، باعتبارها استراتيجيات يسترشد بها في سياسات التمويل، مع التسليم بأن كلا من الدائنين والمدينين لديهم مصلحة مشتركة في تعزيز القدرة على تحمل الديون والتمويل المستدام، كما أن عليهم مسؤولية مشتركة في هذا الصدد؛

٤٢ - تهيب بجميع الدول الأعضاء وبمنظومة الأمم المتحدة اتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة لتنفيذ الالتزامات والاتفاقات والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ولا سيما ما يتعلق منها بمسألة قدرة البلدان النامية على تحمل الدين الخارجي؛

٤٣ - تؤكد أهمية المحافظة على القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية كعنصر أساسي للتنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٤٤ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة أن تشرك، في حدود ولاية وموارد كل منها، الدول التي لها مركز المراقب في تنفيذ هذا القرار؛

٤٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وأن يدرج في التقرير تحليلا شاملا وموضوعيا لحالة الديون الخارجية للبلدان النامية، وخيارات لتعزيز النهج المتعلقة بآليات إعادة هيكلة الديون وآليات تسوية الديون التي تراعى فيها الأبعاد المتعددة للقدرة على تحمل الديون؛

٤٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والسبعين البند الفرعي المعنون ''القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية'' في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''.